جديد فساد سُميع «بالوثائق»

لايبدو أن عبث الوزير سميع سيقف عند حدود .. فهو مُصر على اقتحام موسوعة غينيس للأرقام القياسية في العبث المالي والإداري وتدمير مؤسسات الدولة.. يعقد الوزير صالح سميع - وزير الكهرباء في حكومة الوفاق- مؤتمراً صحافياً لمهاجمة الآخرين باعتبار الهجوم أفضل وسيلة للدفاع والتشويش على الرأي العام بتشتيت مبررات اخفاقاته ومحاولة التنصل عن مسئولياته وهو المسئول الأول والأخير عن قطاع الكهرباء منذ تسلم حقيبة الوزارة في نوفمبر من العام ٢٠١١م (قبل ١١ شهراً). يستطيع الإصلاح واللواء علي محسن إنقاذنا من عذاب سميع ، فدهاليز الإصلاح مليئة بالكوادر المتخصصة لشغل منصب وزير الكهرباء.. لكنهما لايفعلان ذلك.. فالوزير سميع لم يستكمل مهمته بعد لـ(أخونة قطاع الكهرباء) وخفض تكلفة الإنارة لمؤسسة وعمارات نافذي الإصلاح وهذه المهام ستستمر حتى منتصف العام ٢٠١٣م.

لن يفعل سميع شيئاً لمشكلة الكهرباء غير انتظاره لما تيسر من أموال المانحين وعقد صفقات مشبوهة جديدة.. لكن حزب الإصلاح لايزال يرى في سميع مخزوناً وفيراً من الوقاحة ولذلك هو حريص كل الحرص على استثمار كل (ميجاوات وقاحة) ينتجها الوزير سميع خلال هذه المرحلة .!

جميل الجعـدبي
jemyyemen@gmail.com

(١)

كذب علينا الوزير حينما وعدنا قبل ٦ أشهر بإنشاء محطة توليد كهربائية قدرتها ٧٠٠ ميجاوات قال إنها ستُخلصنا من عجز الطاقة وذلك على نفقة السعودية وقطر والكويت، وكذب علينا مرة اخرى حينما قال إن عقود شراء الطاقة التي أبرمها مؤخراً بسعر ٣,٥ سنت للكيلووات هى بسعر منخفض عن الأسعار في العقود السابقة لحكومة مجور.. فكيف يكون هذا السعر منخفضاً ووثائق عقود شراء سابقة (وثيقة رقم ١) تؤكد أن السعر ما بين ٢,٧ و ٢,٨ سنت للكيلووات ..؟!

ويكذب علينا حينما يقر بتوظيف اثنين فقط من أقاربه والوثائق (وثيقة رقم ٢) تشير إلى أن عددهم أكثر من ذلك بكثير.. منهم ٨ فقط تم توظيفهم بتوجيهات من حسين الأحمر في تخصصات فنية بمؤهلات يقرأ ويكتب، وإعدادية، وثانوية إضافة إلى آخرين جرى توظيفهم بتوجيهات حزبية من الإصلاح لمناصب قيادية وإدارية على حساب كوادر مؤسسة الكهرباء المتخصصة .

(٢)

يدعو وزير الكهرباء ويناشد الأجهزة الأمنية والعسكرية ضبط المعتدين على خطوط الكهرباء وحماية خطوط النقل.. يريد الوزير سميع نشر أفراد القوات المسلحة والأمن على امتداد طريق (صنعاء- مأرب) لتكون أهدافاً سهلة لمسلحي حزب الإصلاح في نهم وأرحب وعناصر القاعدة..!!

يريد سميع توريط رئيس الجمهورية وقيادة وزارة الدفاع بتحريك حملات عسكرية لمطاردة المتهمين بضرب خطوط الكهرباء خارج القانون وفتح جبهة حروب جديدة للدولة مع قبائل مسلحة، لكن سميع لا يجهز ملفات بأسماء المتهمين المتورطين بضرب خطوط الكهرباء ولايقدمهم لوزارة العدل لتجهيز ملفاتهم ومحاكمتهم لإصدار أحكام قضائية بحقهم تنفيذاً لتوجيهات رئيس الجمهورية المشير عبدربه منصور هادي في شهر مايو الماضي.. كما لم يخبرنا سميع في مؤتمره الصحفي أين وصلت جهوده في مقارعة الأشرار عبر إنفاق الأموال لشخصيات اجتماعية حملها سميع لهم (وثيقة رقم ٣) مرة تلو الأخرى.

نجح الوزير في صنع عوامل وصوله الى كرسي وزارة الكهرباء.. لكنه يريد تحميل الآخرين مسئولية اخفاقاته وصنع عوامل نجاحه في إدارة الوزارة .. ولذلك هو يتفضل علينا بتمديد فترة فشله حتى منتصف ٢٠١٣م قبل انتهاء فترة المبادرة الخليجية والانتخابات النيابية والرئاسية ٢٠١٤م وحينها فقط سيسمح لنا معاليه بتقييم تجربته في العبث بأرواحنا..!

(٣)

يتذكر سميع توجيهات رئيس الجمهورية فقط حينما يعقد الصفقات المشبوهة لنافذين من الإصلاح ولايفعل ذلك بشأن الإسراع في تنفيذ المشاريع الطارئة والاستراتيجية بحسب توجيهات رئيس الجمهورية والمرفوعة إلى وزارة التخطيط وتحديداً المشروع الطارئ والمهم (الحديدة ٩٠ ميجاوات، عدن ٩٠ميجاوات، تعز ٦٠ ميجاوات، المكلا ٦٠ ميجاوات) تعمل على الوقود الثقيل بدلاً عن المعالجات الترقيعية وهدر المال العام في شراء الطاقة .

وإذا كان الوزير سميع أمضى قرابة عام كامل في الوزارة حتى اكتشف أن لدينا (حسب مؤتمره الصحفي) مولدات بمحافظة تعز تحتاج إلى صيانة، فكم سنحتاج من الظلام والعبث المالي والإداري وإهـدار المال العام الى حين يكتشف معاليه أن لدينا مشروع مأرب رقم (٢) قيد التنفيذ ٤٠٠ ميجاوات وهذا المشروع لا يحتاج سوى القليل من التركيز والاهتمام لإدخاله الخدمة حسب شروط العقد..!

كم سنحتاج من الإهمال والتخبط والبحث عن ذرائع نبرر بها كوارثنا وجرائمنا بحق مرضى غسيل الكلى والاطفال والمرضى في غرف العمليات ، حتى يكتشف الوزير أن مبلغ ٢٥١ مليار ريال هي مخصصات مرصودة لمشاريع الكهرباء الاستراتيجية ضمن البرنامج الاستثماري والقروض والمنح لدى إدارة المشاريع الممولة خارجياً.

وهي إدارة تتبع وزارة التخطيط ولايحتاج الأمر لاستخراجها غير قليل من السعي والاهتمام بمشاريع مؤسسة الكهرباء الطارئة والاستراتيجية المرفوعة لدى وزارة التخطيط للبحث عن تمويلات..!

(٤)

يشكو وزير الكهرباء مديونية وزارة الكهرباء لدى المستهلكين ويشكو الأضرار التي تكبدها قطاع الكهرباء جراء الأزمة، وقد كان - لسوء حظه- أبرز المحرضين على عدم تسديد فواتير الكهرباء حتى إسقاط النظام، ولذلك فالوزير سميع ليس مهتماً بمديونية وزارته ولاصيانة معداتها ولاحفظ حقوقها.. ولو كان يستشعر المسئولية وقلبه على حقوق المؤسسة لما أصدر قراراً بتعيين قائم بأعمال نائب مدير عام المؤسسة للشئون المالية والإداريـة (وثيقة رقم ٤) في الـ ١١ من مارس العام الجاري ولايزال في عهدته مبلغ أكثر من ٧٩ مليون ريال للمؤسسة العامة للكهرباء..! ألم يكن الأولى بوزير الكهرباء استرداد مبلغ كهذا (وثيقة رقم ٥) من مسئول لديه قبل ترقيته إلى منصب جديد؟! أم أن المرحلة تقتضي ترقية الفاسدين ومكافأتهم بمناصب عليا؟!

(٥)

وفي الشأن العائلي لمعالي وزير الكهرباء تشير الوثائق الرسمية (نورد هنا بعضاً منها فقط) الى رصد ثلاثة ملايين وسبعمائة وسبعة وعشرين ألف ريال فقط قيمة تذاكر معالي وزير الكهرباء و٣ من أفراد عائلته توجهوا إلى تايلاند بغرض العلاج على نفقة مؤسسة الكهرباء في الـ ٣ من مـارس من العام الجاري (وثيقة رقم ٦)، تبعهم في أغسطس توجيه مماثل بصرف ألف دولار وتذكرتي سفر لإبنة معالي الوزير وزوجها للسفر إلى العاصمة المصرية القاهرة لذات الغرض (وثيقة رقم ٧) ، يليه مباشرة توجيه مماثل بقطع (٣) تذاكر سفر لمقربين من معالي الوزير للسفر إلى القاهرة (وثيقة رقم ٨).. وكلها على نفقة مؤسسة الكهرباء..!

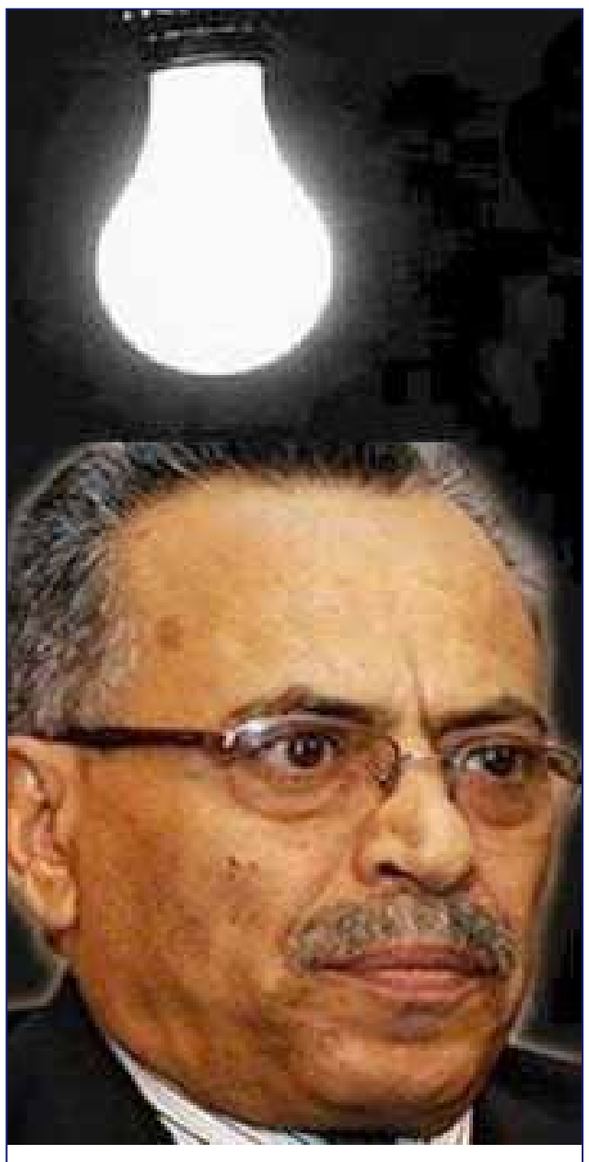
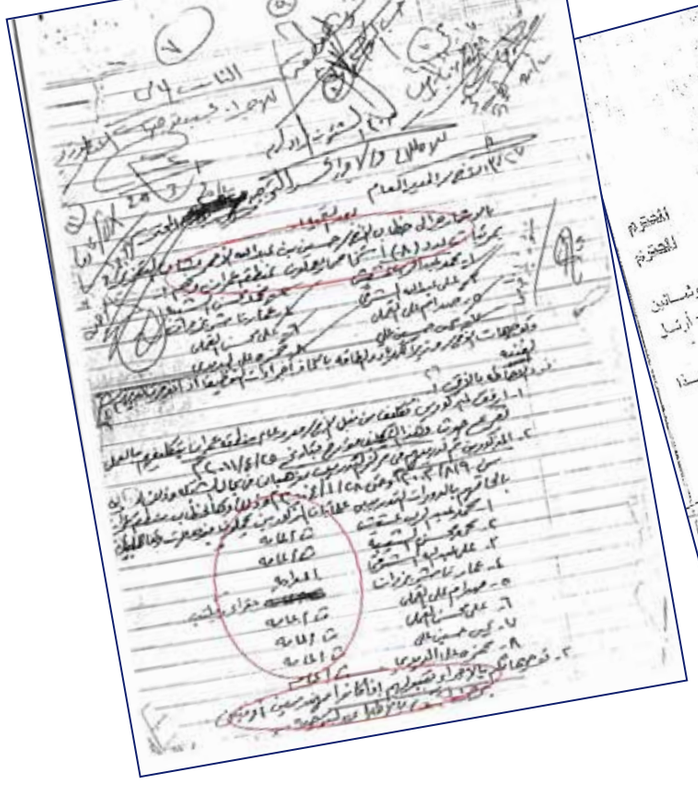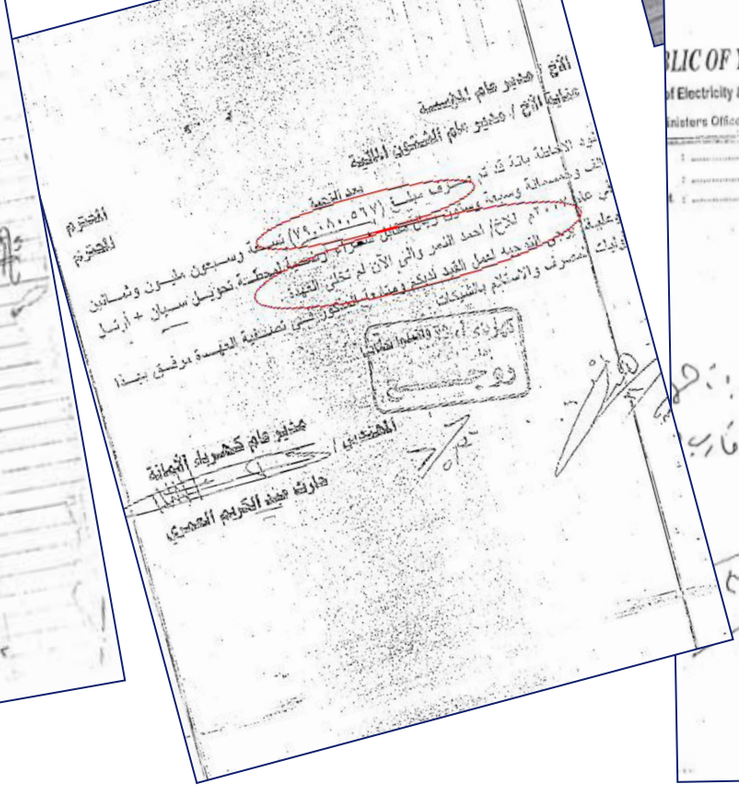
ينتج مئات الميجاوات من الوقاحة يوميا